**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**الملتقى العلمي الوطني حول:النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية**

**يومي 04 و 05 فيفري 2019**

|  |  |
| --- | --- |
| **الباحثين:**  |  |
| حديوش سعدية | سنوسي علي |
| **طالبة دكتوراه سنة ثالثة – ل.م.د-**  | أستاذ تعليم عالي |
| جامعة محمد بوضياف -المسيلة | جامعة محمد بوضياف –المسيلة |
| 6684161240 | 7780152550 |
| com.hadiouchesadia@gmail |  ali.senoussi10@yahoo.fr  |
| مخبر البحث: الاستراتجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة |

**محور المداخلة:  العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل.**

**عنوان المداخلة: أزمة الديون السيادية اليونانية (من الأسباب إلى الحلول)**

**الملخص:**

تعتبر أزمة الديون السيادية من بين الأزمات التي تهدد اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها ذات الاقتصاد الضعيف، وتعتبر أزمة الديون السيادية اليونانية من الأزمات التي عصفت بالإتحاد الأوروبي وهددت بانهيار الأورو، وأتت هذه الورقة البحثية إلى تحليل أزمة الديون السيادية اليونانية محاولة معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوثها والحلول التي تم اللجوء إليها من أجل الخروج منها سواء على المستوى المحلي أو من طرف الإتحاد الأوروبي والتنسيق الدولي، من خلال الرجوع إلى الخلفية التاريخية والاقتصادية لليونان والإتحاد الأوروبي، وخلصت هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج التي أظهرت أن السبب الأساسي للوقوع في هذه الأزمة هو مؤسسات التصنيف الدولية لتلاعبها بالبيانات الاقتصادية لليونان لتتوافق مع بنود معاهدة ماستريخت، وهذا ما جعل الأوضاع تتأزم وإعلان اليونان عن الأرقام الحقيقية للعجز الموازني عام 2009، فالضرورة حتمت على دول الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلى منح إعانات لليونان بشكل ثلاث حزم إنقاذ بداية من 2010.

**الكلمات المفتاحية:** الأورو، ديون سيادية، اليونان، عجز موازني.

**Abstract :**

The sovereign debt crisis is among the crises that threaten the economies of countries, especially developing ones with a weak economy. The Greek sovereign debt crisis is one of the crises that hit the European Union and threatened the collapse of the euro. This paper analyzed the Greek sovereign debt crisis, And the solutions that have been used to bring them out, whether at the local level or by the European Union and international coordination, by referring to the historical and economic background of Greece and the European Union, Of the results showed that the main reason for the fall in this crisis is the international classification institutions to manipulate Greece's economic data to comply with the provisions of the Maastricht Treaty, which made the situation difficult and Greece announced the real figures of the deficit in 2009, the need for the EU countries and the International Monetary Fund Greece has been awarded three bailout packages starting in 2010.

**Keywords:** Euro, Sovereign Debt, Greece, Budget Deficit.

**مقدمة:**

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر الأورو حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية اليونانية وهي بمثابة تحد لمدى صمود اقتصاديات منطقة الأورو التسعة عشر أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف، وفي الواقع ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009، عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة للدين العام عام 2010 وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة الأورو النقدية ومن ثم انهيارها.

ويمكن القول أن أزمة الديون السيادية اليونانية تعد من أكبر التحديات التي مر بها الإتحاد الأوروبي، وتحديدا النظام النقدي الموحد "الأورو"، فأدت إلى ضغوط متزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الإتحاد الأوروبي لاسيما منها البرتغال و إيرلندا وإسبانيا و إيطاليا، ووضعت احتمالية تقهقره إلى مراح لأدنى من تلك التي وصل إليها بداء من تفكك النظام النقدي الموحد "الأورو". مما سبق يمكن يمكن طرح الإشكالية التالية: **"ما هي أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية والحلول التي استطاعت بموجبها اليونان الخروج من هذه الأزمة؟"**

وقصد الإجابة على الإشكالية السالفة الذكر ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

 **I**. **الإطار النظري لأزمة الديون السيادية**

**II. أزمة الديون السيادية اليونانية**

**III. أساليب مواجهة أزمة الديون السيادية اليونانية**

**I**. **الإطار النظري لأزمة الديون السيادية**

**I**.**1. الديون السيادية وخصائصه:**

**أ. الديون السيادية:** يشير مصطلح الديون بصورة عامة إلى إجمالي الإلتزامات القائمة على دولة ما في لحظة زمنية ما، سواء تلك الناجمة عن:

* اقتراض الدولة من مواطنيها بالداخل (الدين الداخلي)؛
* الاقتراض الخارجي، وهو ما يعرف بالديون السيادية (Sovering Debt)، وعادة ما تكون مقومة بعملات أخرى بخلاف العملة الوطنية للدولة.[[1]](#endnote-2)

**فهي الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما.**

**فإما أن تطرح الحكومات سندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، وفي هذه الحالة يسمى الدين دينا حكوميا، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، وغالبا ما تكون عملة دولية مثل الدولار أو الأورو، وفي هذه الحالة يطلق على الدين دينا سياديا.**

بخلاف الديون المترتبة على الأفراد أو الشركات فإنه لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات على سداد ديون تخلفت عن دفعها، وبالتالي فإن ثمة طرقا لمعالجة الديون السيادية كإعادة جدولة إلزامية لهذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة.[[2]](#endnote-3)

**ب. خصائص الديون السيادية:** تتميز الديون السيادية بالخصائص التالية: [[3]](#endnote-4)

* الديون السيادية هي ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق الكبيرة جد وهذا في حالة تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المجدولة لهذه الديون؛
* تتميز الديون السيادية بأنها تحقق إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض الحكومات بشكل عام، مقارنة بديون مؤسسات الأعمال الخاص.

**جـ. التصنيف الائتماني للديون السيادية:** يعكس التصنيف الائتماني السيادي مدى استقرار وتنافسية وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ويعتبر مؤشر الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للدولة، كما يعتبر التصنيف السيادي من عوامل جذب ورفع ثقة المستثمرين في مجمل البيئة الاستثمارية بالإضافة إلى تأهيل الدولة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية وبكلفة تنافسية، وتمكين الدولة من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.[[4]](#endnote-5)

ويهيمن على صناعة التصنيف الائتماني العالمي من قبل عدد قليل من شركات القطاع الخاص، تقوم بتدريج السندات وتقيم نوعية الائتمان لسندات بناء على الظروف المالية لشركة المصدرة لسند، لذا تدرج السندات من قبل مؤسسة مودي Moody ، ستنادروبور S&P وفتيش Fitch وتنشر هذه الوكالات بشكل منظم ومحدث لدرجات الائتمان العديدة من السندات المحلية والدولية العديدة المصدرة.[[5]](#endnote-6)

**I**.**2. أزمة الديون السيادية:**

تعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، وذلك أن توقف الحكومة عن السداد أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل، ويمتد الذعر المالي أيضا إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة وسحب استثماراتهم في هذه الدولة.[[6]](#endnote-7)

**II. أزمة الديون السيادية اليونانية**

**II.1. موقع اليونان في الإتحاد النقدي الأوروبي:**

**أ.انضمام اليونان إلى الإتحاد الاقتصادي الأوروبي:** كانت اليونان عضوا منتسبا بالإتحاد الأوروبي بداية من نوفمبر 1962، وتنص إتفاقية الانتساب على إلغاء الكامل للقيود التجارية بين اليونان والإتحاد الأوروبي خلال فترة إنتقالية تمتد من لاثنين وعشرين عاما، ويتم خلال هذه الفترة تنسيق السياسات الزراعية، التمويلية وسياسة النقل. وفي ديسمبر 1974 عقد أول اجتماع بين الإتحاد الأوروبي ومجلس الإتحاد اليوناني بعد إقرار الديمقراطية في اليونان. ثم تقدمت اليونان بطلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وتلا ذلك التوقيع على بروتوكول إضافي بين الطرفين في 28 أفريل 1976، ويستهدف هذا البروتوكول زيادة حجم الانتساب اليوناني للاتحاد الأوروبي، وفي 28ماي 1979 تم التوقيع على انضمام اليونان لعضوية الإتحاد الأوروبي، وذلك على أساس وجود فترة انتقالية تمتد لمدة خمس سنوات.[[7]](#endnote-8) بعدها حصلت اليونان على العضوية عام 1981،[[8]](#endnote-9) وإنتفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرف الإتحاد في شكل صناديق إعانات يوفرها هذا الأخير للبلدان المنطوية تحته والمتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 ، فأصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي مما أتاح لليونان مشاركة للدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الإتحاد الأوروبي سنة 2004 بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها.[[9]](#endnote-10)

**ب. اليونان العضو الثاني عشر في منطقة الأورو:** لم تستطع اليونان الوفاء بالمعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت على الرغم من أن الإدارة السياسية والرأي العام لليونان كانت مع فكرة الانضمام إلى الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، لكن بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى الأورو مع مطلع عام 2001وبالفعل استوفت اليونان مع مرور الوقت معظم الشروط الضرورية، وخلال القمة المنعقدة بالبرتغال في جوان 2000 تم الاتفاق على أن يكون انضمام اليونان لنظام الأورو يوم 01جانفي2001 وهكذا انصهرت العملة اليونانية "**الدارخما"** في الأورو.[[10]](#endnote-11)

**II.2. تشخيص أزمة الديون السيادية اليونانية:**

**أ. نبذة عن أزمة الديون السيادية اليونانية:** تعتبر أزمة اليونان أزمة أوروبية أو على الأقل أزمة تعني منطقة الأورو التي تعرضت وحدتها النقدية لأكبر هزة منذ نشأتها، في الواقع بوادر الأزمة ظهرت بالتحديد في نوفمبر 2009 عام عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة لسنة 2010، وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة الأورو النقدية ومن ثم انهيارها، وفي ظل تصاعد وتيرة المخاطر المحدقة حول اليونان كأحد أعضاء منطقة الأورو قد تسقطفي الإفلاس، اتجهت الحكومة للإعلان عن سياسات تقشفية صارمة كي تقلص عجز الموازنة الذي يعد الأعلى وسط اقتصاديات منطقة الأورو.[[11]](#endnote-12) فالحكومة اليونانية سجلت عجز في الموازنة العامة بنحو 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 مقارنة بتوقعات رسمية سابقة بأن يقتصر العجز على نحو 6.7 % فقط، وهو الأمر الذي كان بمثابة الشرارة لخروج الأزمة اليونانية من منطقة الظل إلى بؤرة أضواء الأحداث العالمية، لتعلن عدد كبريات مؤسسات التقييم العالمية تقييمها للسندات اليونانية (Greek Bonds)، ولتندفع الجهات المقرضة إلى فرض تكلفة أعلى على قروض الحكومة اليونانية. ففي حين أنه قبل نشوب الأزمة كان يجري إصدار سندات الحكومة اليونانية لأجل مدته عشر سنوات بعلاوة تتراوح بين 10 إلى 40 نقطة أساس أعلى من نظيرتها الألمانية، إلا أن ارتفعت لتبلغ 400 نقطة أساس في جانفي 2010. وهو الأمر الذي كان من الطبيعي أن ينعكس بدوره سلبا على أوضاع عجز الموازنة باليونان، لتقف في مواجهة خطر العجز عن الوفاء بالتزاماتها ولينطلق شرر الأزمة ليطول عددا من الدول الأوروبية مهددا بإفشال تجربة الأورو ككل.[[12]](#endnote-13)

**ب. إحصاءات ومؤشرات أزمة الديون السيادية اليونانية:** لمعرفة حقيقة وحجم الأزمة اليونانية يكفي فقط أن نعطي قراءة بسيطة في أهم المؤشرات الاقتصادية لليونان قبل وبعد الأزمة لندرك عمق الأزمة.

* **الناتج المحلي الإجمالي:** حقق الاقتصاد اليوناني معدلات نمو سنوية قدرها 4% في المتوسط بين عامي 2004 و2007، فيما نما بمعدل 2% خلال عام 2008،[[13]](#endnote-14) وقد أشارت احصائيات الربع الأول من سنة 2012 إلى أن منطقة الأورو سجلت نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة صفر بالمئة مقارن بالربع السابق، أما الإتحاد الأوربي إجمالا فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ضئيلة جدا حوالي 0.1% وذلك بانخفاض كبير مقارنة بالربع الأول من سنة 2011 والتي قدر النمو فيها 1.6%، ولكن اليونان كانت خارج هذا النمو، بلى كانت هي السبب في خفض النسبة الإجمالية.[[14]](#endnote-15) والجدول رقم 01 يبين تطور نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول رقم 01: تطور نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (2008-2016)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| نسبة الناتج المحلي الإجمالي | -0.2 | -3.3 | -3.5 | -10.8 | -8.7 | -12.3 | -3.5 | 0.1 | 0.3 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على:

* European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2012.P72
* Eurostat, **Provision of deficit and debt data for 2013-second notification Euro area and EU28 government deficit at 2. 9% and 3. 2% of GDP respectively,** Luxembourg, 158/2014, 21 October 2014.
* Eurostat , **GDP and main aggregates estimate for the fourth quarter of 2015 GDP up by 0. 3% in the euro area and by 0.4% in the EU28** , Luxembourg, 46/2016, 8March2016

من الجدول أعلاه نلاحظ أن اليونان تعاني من انخفاض نسب الناتج المحلي منذ سنة 2008، وكان في انخفاض مستمر ليبلغ أدنى مستوياته (-12.3%) سنة 2013، ليستعيد انتعاشه بشكل طفيف ليبلغ في سنة 2015 نسبة (0.1%)، مستفيدا بذلك من خطط الإنقاذ التي انتهجتها دول الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وكذلك لسياسات التقشف التي اتبعتها دولة اليونان.

* **حجم الدين الحكومي في اليونان:** الدين العام اليوناني هو في الواقع مشكلة هيكلية قبل الأزمة، والاعتراف أن ( نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي) ما يقرب من 100 % في عام 2001 مع الانضمام إلى منطقة الأورو، وهو ما يعارض أحد بنود معاهدة ماستريخت، مع ذلك اليونان لم تستفد من فترة النمو القوي الذي شهد بين عامي 1997و2007 (4.2% سنويا في المتوسط ) للحد من هذه الديون. إن إسراف اليونان في الاقتراض المختبئ خلف قناع من الخدع البنكية وإخفاء الحقائق. وبمساعدة من بنك غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وغيره من البنوك انخرطت اليونان في صفقات مالية أجنبية وباعت موارد مالية مستقبلية ثم أسدلت على التزاماتها المالية غطاء حال دون ظهورها في الميزانية، وعليه فقد حلت الكارثة باليونان لأن حكومتها خدعت شركاءها الأوروبيين لأعوام بإعلان إحصائيات زائفة. ولكي تتأهل للالتحاق بعضوية منطقة الأورو فقد أكدت الحكومة اليونانية أن العجز في ميزانيتها لم يتجاوز 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 وهو ما يقل كثيراً عن سقف الـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي حددته معاهدة ماستريخت، وذلك الرقم لم يكن له أي أساس من الواقع.[[15]](#endnote-16) من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ أن نسبة الدين الحكومي في اليونان تجاوز نسبة 100%، حيث سجل في سنة 2013 أعلى نسبة التي قدرت بـ 177.0%.

**الجدول رقم02: تطور نسبة الدين الحكومي في دولة اليونان خلال فترة (2008- 2016):**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (%) | 113.0 | 129.4 | 145.0 | 165.3 | 160.6 | 177.0 | 176.0 | 171.0 | 180.0 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على:

* European Commission, op-cit ,P72
* <http://www.tradingeconomics.com/greece/government-debt-to-gdp>, consulter le: 18/04/2016
* Eurostat ,**Third quarter of 2014 compared with second quarter of 2014 Government debt fell to 92.1% of GDP in euro area Down to 86.6% in EU28**, Luxembourg, 16/2015, 22 January 2015.
* Eurostat, **Third quarter of 2015 compared with second quarter of 2015 Government debt fell to 91.6% of GDP in euro area Down to 86.0% in EU28**, Luxembourg**,**16/2016, 22 January 2016.

**II.3. أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية:**

هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية أدت إلى ظهور هذه الأزمة:

**أ. عوامل داخلية:**

من بين العوامل الداخلية نجد ما يلي: **[[16]](#endnote-17)**

* العجز المستمر في الميزانية إذ كانت اليونان تعاني من عجز سنوي يقدر ب 5% منذ سنة .2001
* عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي وزيادة عائدات الضرائب في دول (GHPS)\*، وبدلا من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة زادت هذه الحكومات من حجم الإنفاق فضلا عن سوء الإدارة المالية في اليونان.
* تمول اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ %115 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.
1. **عوامل خارجية:** من بين العوامل الخارجية نجد ما يلي:
* **الدخول في عضوية العملة الأوروبية:** أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماسترخت -نسب الدين العام وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي- وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل.[[17]](#endnote-18) فمن أجل تحقيق المعايير الصارمة لجأت اليونان إلى البنك الاستثماري "جولدمان ساكس" "Goldman sacks" (أقوى بنك في وول ستريت) كان الهدف في ذلك الوقت خفض ديون البلاد مع الإستمرار في الإنفاق. قام البنك بواسطة تركيب مالي معقد وتصنيع المنتجات المشتقة الخاصة وجمع الأموال خارج الميزانية من خلال الأدوات المالية الذي سمح للسلطات اليونانية بتخفيض العجز النظري من عدة مليارات من الأورو، وهكذا ظل الخلل الهيكلي في اليونان مخبأ بسبب انخفاض الدين العام إلى نسبة الدخل الوطني، والناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعا. وبالتالي نتيجة عدم وجود الشفافية في عرض ديونها ونسبة عجزها المالي تفاقمت أزمة الديون حيث في نوفمبر 2009 تم الكشف عن أن اليونان تلاعبت بالميزانيات العمومية من أجل إخفاء ديونها. [[18]](#endnote-19)
* **الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:** تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح% 9 في عام 2009 ، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي %13.6 في عام 2009 ، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%.[[19]](#endnote-20)
* **المبالغة في الدين العام:** منذ نهاية عام 2009 ، زادت مخاوف الدائنون والمستثمرون في بعض الدول الأوربية (اليونان ، إيرلندا ، إيطاليا، إسبانيا ، البرتغال) وهذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية ، إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام ، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية.

بالإضافة إلى الأسباب التالية:

* زيادة الطلب المحلي لدول GHPS بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية، وتآكل القدرة التنافسية الخارجية لهذه الدول.
* إنخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقد فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8% و17% في سنة 2010 مع خسائر أعلى عموما في الدول ذات الدخل المرتفع كما كان هناك إنخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي،[[20]](#endnote-21) فمعظم هذه السندات الدولية تملكها بنوك واستثمارات أجنبية، إذ يمتلك المستثمرون والبنوك والمؤسسات الدولية حوالي 70% من إجمالي الدين العام لليونان.[[21]](#endnote-22)
* قيام مؤسسات التصنيف الدولية فور الإعلان عن الأزمة بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية اليونانية ووصفتها بأنها (Junk Bonds ) سندات خردة.[[22]](#endnote-23)

**II.4. كورولوجيا الأزمة:**

مرت الأزمة اليونانية بالعديد من المحطات التي نذكرها في الجدول رقم03

**الجدول رقم 03:المحطات التاريخية الكبرى لأزمة الديون السيادية اليونانية (2009-2011)**

|  |  |
| --- | --- |
| التاريخ: | التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة |
| 04أكتوبر 2009 | تشكيل حكومة يونانية جديدة. [[23]](#endnote-24)\*\* |
| 08نوفمبر 2009 | اليونان تعلن عن تهديد لسيادة الدولة بعجز في ميزانيتها بنحو 12.7 % من الناتج المحلي الإجمالي و دين عام قدر بنحو %113.4 من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعفي مما صرحت به الحكومة السابقة قبل ثلاثة أشهر، بعد انكشاف الأمر أمهل الإتحاد الأوربي الحكومة الجديدة مهلة سنين حتى تخفض عجز ميزانيتها. |
| 08ديسمبر 2009 | لجنة التنقيط الدولية FitchRatings تقوم بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A إلى –A ، ثم إلى BBB+ |
| 10 ديسمبر 2009 | رئيس البنك المركزي الأوروبي يطالب اليونان باتخاذ إجراءات صعبة للتخفيض في عجز ميزانيتها و ديونها. |
| 14 ديسمبر 2009 | الوزير الأول لليونان يصرح بأنه سيعمل على تطبيق سياسة تقشفية بهدف استرجاع التوازن في الميزانية و النفقات العمومية. |
| 22 ديسمبر 2009 | بعد الوكالتين Standard&Poor’s و Fitch جاء دور وكالة Moody’s لتقوم بتخفيض التنقيط على ديون اليونان من A1 إلى A2 بسبب التدهور المالي الذي تشهده مالية الدولة. |
| 14 جانفي 2010 | اليونان تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها التعديلي للنفقات العمومية، الذي سيخفض عجز الميزانية إلى 2.8%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية. |
| 03 فيفري 2010 | مجلس محاكمة البنك المركزي الأوروبي يقوم بالمصادقة على البرنامج التعديلي المقترح من طرف السلطات اليونانية في شأن تسيير نفقاتها العمومية بدأ بتجميد رواتب العمال الذين يتقاضون أقل من 2000 أورو في الشهر. |
| 11 فيفري 2010 | الإتحاد الأوروبي يعلن بإصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته. |
| 24 فيفري 2010 | إضراب عام باليونان لمدة يوم كامل احتجاج على سياسة التقشف المتبعة من طرف حكومة بابندريو. |
| 25 فيفري 2010 | تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان وصندوق النقد والإتحاد الأوربي. |
| 05 مارس 2010 | إعلان آثينا على سياسة تقشف جديدة لتوفير مايقارب 4.8 مليار أورو من خلال:* بيع أملاك عقارية عامة.
* رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61 عام إلى 63 عام.
* خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى 30%.
* رفع الضريبة على الغاز و الكحول و التبغ من 19% إلى 23%.
* فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر بـ 30 %.
 |
| 11 مارس 2010 | إضراب باليونان ومظاهرات شملت القطاعين العام و الخاص. |
| 15 مارس 2010 | إتفاق وزراء مالية دول الإتحاد على مساعدة اليونان |
| 18 مارس 2010 | تصريح باباندريو على عجز العجز حكومته على خفض في ميزانيتها. |
| 25 مارس 2010 | الأوربي قبل البنك المركزي السندات اليونانية منخفضة التنقيط إلى غاية 2011. |
| 11 أفريل 2010 | اتفاق رؤساء الدول الأوربية على منح اليونان قرض قدر بنحو 30 مليار أورو بسعر فائدة% 5 على ثلاثة سنوات. |
| 23 أفريل 2010 | اليونان تطلب مساعدات من الإتحاد الأوربي و صندوق النقد الدولي |
| 01 ماي 2010 | خروج الجماهير اليونانية في مظاهرا إلى الشارع ضد السياسة التقشفية. |
| 02 ماي 2010 | إعلان اليونان على سياسة تقشفية رابعة، وموافقة الإتحاد وصندوق النقد الدولي على أن إجمالي حجم أموال المساعدات التي ستحصل عليها اليونان خلال العام الحالي بأكمله يصل إلى نحو 45 مليار أورو، بينما يصل إجمالي حزمة المساعدات التي ستحصل عليها خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى نحو 110 مليارات أورو، منها 30 مليارا من صندوق النقد الدولي و 80 مليارا من دول منطقة الأورو من البنك المركزي للاتحاد وتحدد حصص المساعدة على أساس وزن الدولة في الإتحاد. |
| 05 ماي 2010 | إضراب عام باليونان. |
| 07 ماي 2010 | موافقة المفوضية الأوربية على تفعيل المساعدات التي تقدر ب 110 مليار أورو على ثلاثة سنوات. |
| 09 ماي 2010 | لتجنب انتشار أزمة الديون و لإنعاش الأسواق المالية المفوضية الأوربية وصندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية إقراض اليونان 750 مليار أورو. |
| 14 جوان 2010 | تراجع تقييم الديون اليونانية |
| 07 جويلية 2010 | الإضراب العام السادس باليونان. |
| 23 أكتوبر 2010 | منح اليونان أول قسط مساعدات 8.5 مليار أورو من أصل 61 مليار أورو |
| 23 جانفي 2011 | نجاح (FESE) في تفعيل أول قسم من عملية طرح السندات اليونانية، العملية التي تعد بالحصول على 5 مليار أورو من أكثر من 45 مليار أورو على مستوى الأسواق. |
| 23 فيفري 2011 | إضراب عام في اليونان ضد سياسة التقشف. |
| 12 مارس 2011 | قمة أوربية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2% إلى 5.2%. |
| 15 ماي 2011 | قمة جمعت ستة وزراء مالية أوربيين بلكسمبورغ للاتفاق على خطوة جديدة لإنقاذ اليونان. |
| 13 جوان 2011 | Standard &Poor’s خفضت تنقيط اليونان إلى CCC. |
| جويلية 2011 | إتباع سياسة تقشفية جديدة حيث ضمت:* خوصصة شركات بمليار أورو.
* زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 أورو للسنة.
* ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة.
* زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية.
* خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية.
 |
| 23 أكتوبر 2011 | قمة بروكسل خلاف بين فرنسا و ألمانيا حول صندوق الإنقاذ الأوربي (قدرته 608 مليار أورو) إذ لا توافق ألمانيا فرنسا حول تحويل الصندوق إلى بنك. |
| 02 نوفمبر 2011 | خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد %50 من ديونها و منحها قرض 130 مليار أورو. واتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الانتعاش العالمي و الاستقرار المالي كونها . تتمتع بفائض في ميزانها التجاري |
| 11 نوفمبر 2011 | عرض باباندريو خطة الإنقاذ الجديد للاستفتاء العام بالإضافة إلى قرار تنحيه عن منصبه، و تأسيس حكومة جديدة تمثل الوحدة الوطنية، الأمر الذي أعطى تفاءل على مستوى الأسواق المالية كون أن هذه الحكومة ستعمل على حل الأزمة بشكل أفضل من سابقتها. |
| 15 نوفمبر 2011 | طلب اليونان مساعدات قدرة 80 مليار أورو لتتجنب الإفلاس قبل بداية السنة الجديدة 2010. |

**المصدر:** خالد رواق ، مرجع سبق ذكره، ص75-77

**III. أساليب مواجهة أزمة الديون السيادية اليونانية:**

**III.1. الحلول المقترحة من الإتحاد الأوروبي لحل الأزمة والحد من انتشارها إلى الدول الأخرى:**

في ماي 2010 اتفق وزراء مالية الدول الأعضاء على خطة تهدف إلى حماية العملة الموحدة بمبلغ إجمالي يقارب 750 مليار أورو، ومن جهة أخرى أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج استثنائي لإعادة شراء ديون دول منطقة الأورو من الأسواق المالية، وركزت خطة الإنقاذ الأوروبية على خلق آلية استقرار الأوروبي.[[24]](#endnote-25)

**أ. الصندوق الأوروبي للإستقرار المالي (FSFE):** هي إحدى المؤسسات التي تم الاتفاق عليه من قبل الدول التي تشارك في العملة الموحدة الأورو يوم 09 ماي 2010 ، و أدرجته في إطار قانون لوكسمبورغ في 07 جوان 2010، هدفها هو الحفاظ على الاستقرار المالي للإتحاد النقدي الأوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة الأورو إذا ألزم الأمر، [[25]](#endnote-26) وصندوق الإنقاذ الأوروبي هو مؤقت لمدة ثلاث سنوات وكان مقررا استبداله في عام 2013 بصندوق الإنقاذ الدائم.[[26]](#endnote-27) يقوم صندوق الإنقاذ الأوروبي بجمع المال عن طريق إصدار سندات أو أدوات دين أخرى في الأسواق الرئيسية، ومن ثم إقراض العائدات للبلدان التي دخلت ضمن برامجها. هناك إجراءات أخرى تندرج أيضا في إطار اختصاص المؤسسة، مثل الانخراط في أسواق السندات الرئيسية والثانوية، وتنفيذ البرامج الوقائية، والقروض الحكومية لغرض إعادة الرسملة المالية للمؤسسات. بدأت في الأول من جويلية 2013، مطالبات جديدة للحصول على مساعدات مالية من منطقة الأورو، ومن قبل آلية الاستقرار الأوروبي حصرياً. واعتبارا من ذلك التاريخ، لم ينخرط صندوق الإنقاذ الأوروبي (EFSF) في أية برامج مالية جديدة، كما أنه لم يدخل في أي اتفاقات جديدة لتسهيل القروض. فقد دخلت آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) في اتفاقات مع إسبانيا لإعادة رسملة مؤسساتها المالية ومع قبرص في إطار برنامج التكيف الاقتصادي الكلي. ويبلغ الحد الأقصى لقدرة هذه المؤسسة على الإقراض حوالي 500 مليار أورو.[[27]](#endnote-28)

**ب. الآلية الأوروبية للإستقرار المالي (MEFS):** اتفق زعماء أوروبا على سلسلة من التدابير الرامية إلى تنسيق أفضل وزيادة الرقابة على السياسة المالية للدول الأعضاء. فتم الاتفاق في ديسمبر 2011، على إنشاء ميثاق المالية الجديدة، النقطة الأساسية لهذا الاتفاق المالي هو العمل على أن تكون الميزانيات الحكومية في حالة توازن أو فائض، ويجب أن تعدل دساتير الدول الموقعة لتعكس هذه القاعدة.[[28]](#endnote-29)تعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة (آلية الدعم المالي قصير الأجل لموازين المدفوعات)، و يتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 62 مليار أورو كحد أقصى )بضمان الميزانية المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، ويتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية.[[29]](#endnote-30)

**III.2. الإصلاحات والحلول المطبقة من طرف الحكومة اليونانية:**

من بين حلول لمثل هذه الأزمة على المستوى المحلي (اليونان)، لا بد من إعادة هيكلة الدين العام لكسب ثقة الدائنين، وإعادة توازن ميزان المدفوعات الذي يتطلب خفض النفقات الحكومية، وتقليص حجم القطاع العام، ودعم الصناعة، بالإضافة إلى رفع سعر الفائدة، وتشجيع الاستثمار الخارجي.[[30]](#endnote-31)

وعلى هذا الأساس أقر البرلمان اليوناني خطة تقشفية جديدة بعد خطة أقرها في عام 2009 لكنها لم تكن كافية مقارنة بحجم الديون، الخطة الجديدة تمتد لأربع سنوات من عام 2011 إلى غاية عام 2015، توفر للحكومة مبلغ 28.4 مليار أورو من خلال زيادة الضرائب وتقليص النفقات العمومية والاستغناء عن آلاف الوظائف في القطاع العام وخصخصة بعض شركات العمومية.[[31]](#endnote-32) ففي 3 مارس 2010 عقدت الحكومة اليونانية جلسة للبحث في الوضع الإقتصادي الذي تواجهه اليونان، حيث نقلت وكالة الأنباء اليونانية أن رئيس الوزاراء اليوناني لا يستثني اللجوء إلى صندوق النقد الدولي في حالة عدم تقديم دعم اقتصادي من طرف الإتحاد الأوروبي، وفي هذا الاجتماع تم النظر في اتخاذ بعض القرارات التي تقضي بتخفيض بعض النفقات الحكومية بقيمة 2.4 مليار أورو لعام 2010، واتخذ أيضا قرارا يقضي بتوفير مداخيل جديدة بنفس قدر هذا المبلغ (2.4مليار أورو)، وهذا ما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية للعام 2010 من 12.7% إلى 8.7% بهذه الإجراءات، ومما يجب ذكره أن هذه الرزمة من الإجراءات تعطي إشارة واضحة للأسواق والمفوضية الأوروبية على أن اليونان استهلكت كل الإمكانات باتخاذ إجراءات جديدة، وأن تنفيذ هذه الإجراءات سوف يستغرق ثلاث سنوات بالإضافة إلى مواكبة برنامج الاستقرار والتنمية المعلن عنه من جانب الحكومة.[[32]](#endnote-33)

وقد ركز في البرنامج على الجوانب الآتية:[[33]](#endnote-34)

1. **في جانب الإيرادات العامة:**
* تحقيق حصيلة تراكمية للخصخصة خلال عاميين تصل إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛
* تجديد تراخيص شركة الاتصالات وتمديد عقود امتياز المطارات؛
* اتخاذ إجراءات لتحسين كفاءة تحصيل الضرائب والمتأخرات.

**ب**. **في جانب النفقات العامة:**

* تخفيض أجور العاملين في المشروعات العامة وتخفيض عدد العاملين في الحكومة؛
* تخفيض الإنفاق العام على الدواء وزيادة حصة المساهمة في تكاليف العلا بالمستشفيات من جانب المواطنين؛
* ترشيد فاتورة التحويلات الاجتماعية للقطاع العائلي؛
* تخفيض تحويلات الدعم للمشروعات العامة.

ففي عام 2015، و بعد وصول سيريزا إلى السلطة، يمكن تلخيصه في عملية كر وفر بين الحكومة اليسارية والمانحين الأوروبيين، حيث أن سيريزا والذي قدم وعودا بأنه لن يسمح بسياسة التقشف، و رفع الحد الأدنى للأجور، ووضع حد لارتفاع الأسعار، إما أن ينفذ تعهداته تلك، أو يسدد خدمات الديون المستحقة عليه، وعلى الرغم من التهديدات بالخروج من الإتحاد النقديالأوروبي، والعودة إلى العملة المحلية )الدراخما (، وتأميم القطاع المصرفي في البلاد، على أمل أن تؤثر تلك التهديدات على الإتحاد الأوروبي وألمانيا بشكل خاص، إلا أن سيريزا اصطدم بموقف أوروبي صلب، مما جعل من محاولات سيريزا تصب في إطار تكييف الاقتصاد اليوناني مع الوضع الدولي بشروط جديدة، في مقابل طرح المؤسسات المانحة التقشف مقابل المساعدات، الذي يضر بالعدالة الاجتماعية، والتي هي أحد الوعود الانتخابية سيريزا.[[34]](#endnote-35)

**III.3. التنسيق الدولي للخروج من أزمة الديون السيادية اليونانية:**

في 23/04/2010، طلبت الحكومة اليونانية رسميا مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي والبلدان الأخرى في منطقة الأورو زمن المفوضية الأوروبية، وقبل تقديم المساعدة المالية، في أواخر أفريل 2010 تم اشتراط الإفراج عن تفاصيل التخفيضات في الميزانية في اليونان لعام 2010، 2011، 2012.[[35]](#endnote-36)

فأمام الوضعية التي وصلت إليها اليونان والتي هزت حتى باستقرار منطقة الأورو نظرا لظهور فكرة خروج اليونان من المنطقة والعودة إلى عملتها السابقة (الدراخما)، فهذا السيناريو كان واردا وتم مناقشته بالفعل في اجتماعات مجموعة الأورو لاتخاذ القرار المناسب لمعالجة الأزمة فإما بخروج اليونان من منطقة الأورو أو مساعدتها، فسيناريو خروج اليونان تم رفضه وذلك لأسباب سياسية واقتصادية:

* **سياسيا:** إن خروج اليونان من الأورو معناه الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الحضارة اليونانية جزء من أصل الحضارة الأوروبية، كما ذلك سيؤثر سلبا على مكانة منطقة الأورو اتجاه المستثمررين خاصة إذا اتبعت دول أخرى مسار اليونان، الأمر الذي يزعزع الثقة في منطقة الأورو.
* **اقتصاديا:** عودة اليونان إلى عملتها السابقة (الدراخما) سينعكس مباشرة على الانخفاض الشديد لقيمة العملة مقارنة بالأورو، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع إضافة إلى ثقل المديونية المقومة بالأورو وهذا ما سيضعف البلد أكثر.[[36]](#endnote-37)

فبعد رفض خروج اليونان من المنطقة واستحالة اقتراض اليونان من اللأسواق الدولية، بقي الاتفاق على حزم الإنقاذ لمواجهة أزمتها. والتي تتمثل فيما يلي:

**أ. حزمة الإنقاذ الأولى:** سارع الإتحاد الأوروبي ببحث سبل وضوابط مساعدة اليونان بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية المعنية، وهي الجهود التي مرت بموجات من الخلاف والتوافق، لينتهي الأمر بتصديق قادة منطقة الأورو في ماي 2010 على تفعيل خطة للمساعدة المالية لليونان بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بقيمة 110 مليار أورو في صورة قروض يتم منحها لليونان في غضون ثلاث سنوات بمتوسط عائد سنوي 4,5%، بحيث تتحمل منها منطقة الأورو 80 مليار، ويتحمل صندوق النقد 30 مليار.ومن ثم حصلت اليونان على الدفعة الأولى من برنامج المساعدات المشار إليه خلال ذات الشهر بقيمة 19 مليار دولار موزعة ما بين 14.5 مليار من دول الأورو، 4.5 مليار من صندوق النقد الدولي، فحين جرى صرف الدفعة الثانية في سبتمبر 2010 (بقيمة 9 مليارات)، والثالثة في ديسمبر 2010، والرابعة في مارس 2001 (بقيمة 15 مليار).

**ب**.  **حزمة الإنقاذ الثانية:** على الرغم من ضخامة برامج الإنقاذ المشار إليه، إلا أنه لم يفلح في انتشال اليونان من عثرتها، لتنامي مخاطر عجز اليونان عن الوفاء بالتزاماتها من جديد ولتجد نفسها مرة أخرى في مواجهة شبح التوقف عن السداد وهو الأمر الذي انعكس في اندفاع مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية نحو تخفيض الجدارة الائتمانية لليونان.وفي ظل تأزم موقف اليونان، عاود الإتحاد الأوروبي مسابقة الزمن ليعكف على إعداد حزمة إنقاذ ثانية، بغية تفادي عجز الدولة العضو في منطقة الأورو عن الوفاء بإلتزاماتها المالية، وهو الأمر الذي تمخض عن اعتماد قادة منطقة الأورو وخلال اجتماعاتهم الطارئ (بروكسل- حويلية 2011) حزمة جديدة من المساعدات، تمثلت أهم ملامحها في:

* توفير قروض ومساعدات مالية لليونان بنحو 159 مليار أورو، موزعة ما بين 109 مليار من منطقة الأورو وصندوق النقد الدولي ونحو 50 مليار من البنوك، وشركات تأمين خاصة؛
* مضاعفة فترات سداد المديونية من 7.5 عام إلى 15 عاما، لتصل في بعض الحالات إلى 30 عاما؛
* خفض متوسط معدل الفائدة على القروض من 4.5% إلى 3.5%؛
* وضع خطة لإعادة شراء جانب من السندات اليونانية القديمة، واستبدالها بسندات طويلة الأجل، ومن ثم خفض أعباء ديون الحكومة اليونانية.[[37]](#endnote-38)

وفي الجدول رقم 04 يبين قيمة القروض الممنوحة لإنقاذ اليونان من طرف دول منطقة الأورو وصندوق النقد الدولي.

**الجدول رقم04: القروض الممنوحة لليونان في الخطة الثانية ( وحدة مليار أورو)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | دول منطقة الأورو | صندوق النقد الدولي |
| اجتماع المجلس الأوروبي في 21 جويلية 2011 | 60 | 21 |
| 27 اجتماع المجلس الأوروبي في أكتوبر 2011 | 75 | 25 |
| مجموعة الأورو 21 فيفري 2012 | 118 | 12 |

**المصدر:** سمية كبير**، أزمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد التاسع والعشرون، المجلد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.، ص128.

مقابل هذه الحزمة الثانية فرض على اليونان أن تقوم ما بين 2013-2014 بتقشف إضافي واقتصاد ما قيمته 13.5 مليار أورو (وذلك بإلغاء مناصب عمل على الوظيف العمومي)، وأن تحقق 89 إصلاح فيما يخص:

* سوق العمل: تخفيض من 20 % إلى 22% من الأجر الأدنى، حيث انتقل إلى 500 أورو؛
* نظام التقاعد: تراجع سن التقاعد إلى 67 سنة بدل 65، وتخفيض 15% من التعاقدات المكملة؛
* خوصصة القطاع الحكومي.[[38]](#endnote-39)

**جـ. حزمة الإنقاذ الثالثة:** أشار تقرير للجنة الترويكا (لجنة من الخبراء الدوليين التابعين للإتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي) صدر في مارس 2012، إلى تراجع احتمالات استعادة اليونان قدرتها على السداد بحلول عام 2015 –كما كان متوقعا- ومن ثم تنامي احتياج اليونان خلال الفترة 2015-2020 لحزمة إنقاذ ثالثة بنحو 50 مليار دولار للخروج من أزمة الديون الخانقة التي تكتنفها.[[39]](#endnote-40)استمر تواصل صندوق النقد الدولي مع اليونان على عدة أصعدة أثناء السنة المالية 2015 ، مع التركيز على التقدم في تنفيذ برنامج اقتصادي يدعمه اتفاق ممدد في ظل (تسهيل الصندوق المُمَدَّد) وتوفير المساعدة الفنية والتدريب للسلطات من أجل تعزيز القدرة الإدارية على مستوى طائفة من الوظائف العامة. وفي ماي 2014 ، استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الخامسة لأداء اليونان في ظل الاتفاق المُمَدَّد. وأتاح استكمال المراجعة صرف حوالي 4.24 مليار دولار في ظل الاتفاق، ليصبح مجموع المبالغ المنصرفة في ظل اتفاق الصندوق المُمَدَّد حوالي 14.38 مليار دولار. وباستكمال المراجعة، وافق المجلس التنفيذي على طلب الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعيار الأداء المتعلق بالمتأخرات المحلية، ومع مرور الوقت خلال العام، كانت هناك عمليات تواصل مكثفة بين السلطات اليونانية، وكبار المسؤولين في الصندوق، وممثلين رفيعي المستوى للحكومات أعضاء منطقة الأورو، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وتناولت عمليات التواصل المذكورة مجموعة من القضايا المتعلقة بالتقدم نحو التوصل إلى تفاهم يمكن أن يمهد الطريق لاستكمال المراجعة السادسة. واستمر هذا التواصل بعد الانتخابات الوطنية في جانفي 2015 والتي أدت إلى تشكيل حكومة ائتلاف بقيادة حزب سيريزا وجاء أحد أهم العناصر في تواصل صندوق النقد الدولي مع اليونان في مجال تنمية القدرات. وشملت مجالات التواصل الإدارة الضريبية، والإدارة المالية العامة، والتنظيم والرقابة في الجهاز المصرفي، ومجالات رئيسية أخرى تتعلق بالإدارة العامة، ولا تزال المناقشات حول السياسات مستمرة في السنة المالية 2016.

في عام 2015، دعت الحكومة اليونانية مؤخراً بقيادة رئيس الوزراء "أليكسيس تسيبراس" الشعب للاستفتاء على قبول، أو رفض حزمة مساعدات مالية جديدة كخطة إنقاذ مقدمة من الإتحاد الأوروبي، خرج الشعب في استفتاء؛ وكانت النتيجة هي رفض تلك الخطة بنسبة تصويت بـ "لا" وصلت لـ 61.24% من الأصوات، معنى رفض المساعدات، أي أن الدولة ستقي نفسها الوقوع في ديون أخرى. كانت ردود الأفعال المحلية هي حالة من الفرحة العارمة، والاحتفالات التي عمت البلاد. أما ردود الأفعال الدولية في منطقة الأورو على النتيجة كانت صارمة. حيث اعتبر "يرون دايشلبلوم" رئيس منطقة الأورو أن المحادثات بشأن حزمة الإنقاذ كانت مستمرة حتى يوم الجمعة الـ 26 من جويلية لسنة 2015، الذي أعلنت فيه اليونان الاستفتاء على تلك الخطة، وهذا ذاته يعد خرقا للمفاوضات والشروط بين اليونان ودول الإتحاد.[[40]](#endnote-41) لكن رغم التصويت بـ"لا" اضطر تسيبراس في نهاية الأمر للتوقيع على خطة مساعدة ثالثة من الدول الأوروبية فقط فقد انسحب صندوق النقد الدولي من الخطة بسبب تشكيكه في اليونان بالوفاء بالتزاماتها، فقد حققت اليونان خلال سنة 2016-2017 فائضا في الميزانية خارج خدمة الدين بنسبة 4% يتخطى بكثير من مطالب الجهات الدائنة، لكنها لم تتحرر بالكامل من قيود دائنيه، واضطر إلى إقرار إصلاحات مسبقا للعامين 2019-2020، وستبقى قيد المراقبة لعدة سنوات، وقبلت اليونان بهذه الشروط لقاء إعادة جدولة ديونها من خلال منحها مهلة السداد طويلة بصورة خاصة، وبالرغم من أن الديون اليونانية تمثل 180% من إجمالي الناتج الداخلي، تفضل اليونان التركيز على احتياجات التمويل السنوية التي ستبقى بفضل إدارة الدين أقل من 15% من إجمالي الناتج الداخلي على المدى المتوسط، ثم 20% بعد ذلك، وهي نسبة تعتبرها أوروبا كبيرة، وترى الحكومة أنها قادرة على الإيفاء بالتزاماتها حتى نهاية 2022، وفي 20 أوت 2018 تم الإعلان عن نهاية الأزمة والخروج منها.

**خاتمة:**

في ظل البيئة الاقتصادية غير المستقرة جراء الأزمات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر الأورو حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأزمة في تاريخه. فلقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة الأورو، إلى تفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، فقام مسيري دول الإتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو بمواجهتهم لهذه الأزمة، فقد تعاملوا معها كأنها أزمة سيولة، ولكن في الواقع تعرف اليونان مشكلة ملاءة إضافة إلى أزمة السيولة وهذا ما تدركه السوق جيدا، وإقراض اليونان ما هو إلا إضافة دين على دين وكسب وقت إضافي ولكن لا يحل المشكلة الحقيقية لليونان. كما أن برامج التقشف الصارم المفروض على اليونان أثر سلبا على الاقتصاد اليوناني، ولم يساعد على استعادة نشاطه، الأمر الذي كان ضروريا من أجل إعادة التوازنات المالية، ولكن كان لابد منه من أجل تخفيض العجوزات. في إطار ذلك بذلت اليونان مجهودات إصلاحية كثيرة والتي قولبت بردود أفعال اجتماعية نظرا للآثار السلبية على الجانب الاجتماعي خاصة مع طلب الدائنين تسريع اليونان تطبيق برامح الخوصصة. ومع فوز رئيس الوزراء "ألكسيس تسيبراس" الذي تعهد لشعبه برفض مواصلة إجراءات التقشف المفروضة على البلد فهذا ما زاد من تعقيد الأزمة. فباعتبار اليونان البلد الأول الأكثر تضررا من الأزمة

**نتائج الدراسة:**

* ينتج الإفراط في الديون الحكومية للدولة بشكل عام أزمة تسمى بأزمة الديون السيادية؛
* إن السبب الأساسي لأزمة الديون السيادية اليونانية هو التلاعب بالبيانات الخاصة بالعجز الموازني، وذلك من أجل استيفاء الشروط الخاصة بمعاهدة ماسترخت، فاليونان معروفة بعجزها الموازني خلال السنوات التي تسبق الأزمة بل قبل انضمامها إلى منطقة الأورو. إذن اليونان لم تكن مؤهلة للانضمام إلى منطقة الأورو.
* لجأت اليونان في بداية الأزمة إلى إصلاحات هيكلية في اقتصادها بإتباعها إجراءات تقشفية صارمة والتي استمرت حتى بعد استفادتها من حزم الانقاذ الممنوحة لليونان؛
* استفادت اليونان من ثلاث حزم إنقاذ من طرف الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلا أن الحزمة الثالثة لم يتقبلها اليونانين، فكانت ضرورة لجأت إليها الحكومة اليونانية والاتحاد الأوروبي من أجل تجنب انهيار الأورو؛
* فضلت اليونان إعادة هيكلة ديونها واستمرارها وفرض التقشف على اليونانيين على الاقراض من دول الإتحاد الأوروبي ومعاناتها من زيادة تبعيتها للدول الأخرى، إلا أنه ما حدث العكس؛
* بالرغم من الإعلان عن حل الأزمة في 20 أوت 2018 إلا أنها لا تزال تعاني من ديون فاقت 150% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي وضعت التحدي بالوفاء بجميع التزاماتها مع مطلع عام 2022.

**المراجع:**

1. عبد الحميد عبد المطلب، **إدارة أزمات العولمة الإقتصادية،**  الدار الجامعية، مصر، 2014، ص 301. [↑](#endnote-ref-2)
2. [http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2011/4/8/](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2011/4/8/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9), consulter le: 15/12/2018 [↑](#endnote-ref-3)
3. الزهرة بوازدية، شفاء حمد**، من أزمة الرهن العقاري إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الثاني حول**" الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا**"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، أيام 19/20 ماي 2013، ص 05. [↑](#endnote-ref-4)
4. . نبيل حشاد، **العولة ومستقبل الاقتصادية العربي الفرص والتحديات**، دار ايجي لنشر، مصر، 2006 ، ص 257 [↑](#endnote-ref-5)
5. رشاد فؤاد التميمي، **الأسواق المالية (إطار في التنظيم وتقيم الأدوات)**، دار اليزوري، الأردن،2010 .، ص261 [↑](#endnote-ref-6)
6. حسين بورغدة، حنان درحمون**، تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية باليونان**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى دولي حول **"إدارة الإتحادات النقدية، في ظل الأزمات المالية**"، أيام 7/9 أفريل، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 8. [↑](#endnote-ref-7)
7. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 82. [↑](#endnote-ref-8)
8. جون بيندر، **الإتحاد الأوروبي،** ترجمة: خالد غريب علي، دار الهنداوي، مصر، 2015، ص 117. [↑](#endnote-ref-9)
9. أحميمة خالد**، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي )دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)،** رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 32. [↑](#endnote-ref-10)
10. سامية مقعاش، **العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" وانعاكاساتها على ميزان مدفوعات الجزائري**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص26. [↑](#endnote-ref-11)
11. مخلوف ساقة، **واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي (1999-2010)،** رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2011-2012، ص 151. [↑](#endnote-ref-12)
12. عبد الحميد عبد المطلب **،** مرجع سبق ذكره، ص 302-303. [↑](#endnote-ref-13)
13. رحيمة بوصيبع، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية (دراسة حالة اليونان في الإتحاد الأوروبي)،** ، رسالة نتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011،ص 139. [↑](#endnote-ref-14)
14. Eurostat, **First quarter 2012 compared with fourth quarter 2011Euro area government debt up to 88.2% of GDPEU27 up to 83.4%,**Luxembourg**,** 111/2012 , 23 July 2012. [↑](#endnote-ref-15)
15. خالد رواق**، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 68. [↑](#endnote-ref-16)
16. \*اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا

 نادية بولوغي **تداعيات أزمة منطقة الأورو على الشراكة الأورو متوسطية (دراسة حالة الجزائر)،** رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 77. [↑](#endnote-ref-17)
17. محمد حبش **، الأزمة المالية اليونانية إلى أين ؟** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع عشر، العددين الثالث والرابع، سنة التاسعة عشر،دار الأكادمية، الأردن، ديسمبر 2011، ص 13. [↑](#endnote-ref-18)
18. أميرة بولحبال، **أزمة الديون السيادية الأمريكية والأوروبية وانعكاساتها على الأسواق المالية خلال الفترة (2010-2012)،** رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية،جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص 116. [↑](#endnote-ref-19)
19. محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص 13. [↑](#endnote-ref-20)
20. نادية بولوغي، مرجع سبق ذكره، ص 79. [↑](#endnote-ref-21)
21. أمينة موسلي، **عدوى الأزمات المالية،** المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص 191. [↑](#endnote-ref-22)
22. التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية، **الديون اليونانية وأزمة الأورو :الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي**، المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع: <http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html> ، تاريخ الإطلاع: 16/12/2018. [↑](#endnote-ref-23)
23. \* \* وصول حزب باسوك الاشتراكي للسلطة تحت قيادة **جورج باباندريو** الذي تعهد ببداية نشاطه لحكمه مع الاقتصاد حيث لديه برنامج تحفيز قيمته ثلاثة مليارات أورو 4.36 مليار دولار، أنظر في ذلك: <http://elaph.com/Web/Politics/2009/10/489931.htm#sthash.o1F3mCmt.dpuf> [↑](#endnote-ref-24)
24. نشرة صندوق النقد الدولي، **الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 أورو باستخدام إجراءات المسار السريع،** واشنطن، 9 ماي2010، ص3. [↑](#endnote-ref-25)
25. Terms of reference of the Eurogroup, **European Financial Stability Facility**, Luxembourg, 7 june 2010, p1 [↑](#endnote-ref-26)
26. Rebecca M. Nelson , Paul Belkin ,Derek E. Mix Martin A. Weiss **Greece’s Debt Crisis: Overview, Policy Responses, and Implications** , Congressional Research Service, 31 May 2012, p5 [↑](#endnote-ref-27)
27. <https://bancdebinary.com/education-centre/learn-binary-options/efsf-esm/> , consulter le: 14/12/2018 [↑](#endnote-ref-28)
28. Rebecca M. Nelson , Paul Belkin, op- cit ,p6. [↑](#endnote-ref-29)
29. Sony Kapoor, **Création d’un Cadre De Gestion Des Crises**, European Parliament, Affaires Economiques Et Monétaires, Septembre 2010, P49 [↑](#endnote-ref-30)
30. محمد حبش، مرجع سبق ذكره، ص 13. [↑](#endnote-ref-31)
31. خلوفي عائشة، **تأثير التكنلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الإتحاد الأوروبي)،** رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 151. [↑](#endnote-ref-32)
32. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الأزمة المالية الإقتصادية العالمية الراهنة (أحداثها-أسبابها- إجراءاتها)،** مرجع سبق ذكره، ص 90-91. [↑](#endnote-ref-33)
33. سليمان شيبوط، **تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية (مقاربة نظرية)،** ، مجلة رؤى إقتصادية ، العدد السادس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر، جوان 2014، ص150. [↑](#endnote-ref-34)
34. **العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية،** منتدى البدائل العربي للدراسات، تونس، مارس 2015، ص 4. [↑](#endnote-ref-35)
35. Rebecca M. Nelson , Paul Belkin, op- cit, p : 4-5 [↑](#endnote-ref-36)
36. سمية كبير، **أزمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول،** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد التاسع والعشرون، المجلد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص 124. [↑](#endnote-ref-37)
37. عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 309-310. [↑](#endnote-ref-38)
38. سمية كبير، مرجع سبق ذكره، ص 128. [↑](#endnote-ref-39)
39. عبد الحميد عبد المطلب**،**  مرجع سبق ذكره، ص 312. [↑](#endnote-ref-40)
40. <http://www.arageek.com/2015/07/11/greek-economic-crisis.html> , consulter le: 2018/12/19 [↑](#endnote-ref-41)